١١ جرى إيه يا نيابة.. ؟

منذ قيام ثورة ٢٥ يناير، وهدم الثوار كافة الأضرحة السياسية التي ظل الشعب يقدسها مهابةً لثلاثين عامٍ مضت وربما أكثر، وأشارت أصبع الاتهام إلى مؤسسات عديدة لتورطها في فساد النظام، وحاول الجميع تبرئة النفس من دم الأبرياء الذين سقطوا ضحايا للنظام المخلوع، إما سجنًا أو اعتقالًا أو فقرًا أو جوعًا أو حرمان من حقوقهم الإنسانية أو تهميشًا لحقوقهم السياسية والاجتماعية، غير أن الثوار لم ينجحوا إلا في إسقاط شخوص أو أشباح رمزية قابعة في كراسٍ قيادية وهمية كان يحركها النظام، وظلت الأنظمة قائمة بكل ما تعج به من فساد ممنهج، واستطاعت المؤسسات ذات السلطة أن تحافظ على كياناتها القيادية وأنظمتها الإدارية وكأنها كانت تمارس أعمالها بعيدًا عن نظام مبارك ومفاسده، وأنهم وحدهم شرفاء هذا العصر ووجب على الشعب أن ينحني إجلالًا وتقديرًا لنزاهتهم. وطالبوا بمزيدٍ من الصلاحيات والامتيازات السياسية، لا لشيءٍ سوى ليزدادوا تألهًا وتحكمًا وتجبرًا على الشعب، في مرحلة يعجز فيها الشعب عن التعبير عن إرادته الحرة؛ حيث توقفت فيها الممارسة الديمقراطية بتوقف البرلمان الشعبي المتمثل في مجلسي الشعب والشورى، وأصبحت سلطة اتخاذ القرار ومنح الامتيازات حكرًا على المجلس العسكري وحده. واستغل القضاة هذه الفرصة وقدموا للمجلس العسكري قانونًا مقترحًا لتأليه القاضي وليس فقط تقديس وظيفته،

فنحن لا نعارض الحفاظ على هيبة القضاء ولا رجل الأمن ولا الأستاذ الجامعي، ولكن لماذا إذًا يكون التقديس لرجل القضاء وحده؟ أليس هو الأقل مجموعًا بين أقرانه في المرحلة الثانوية؟ وكانت ولا زالت كليات الحقوق تقبل الطلاب الأقل مجموعًا؟ أليس العمل بالهيئات القضائية كان ولمدة أربع سنوات مضت يقبل في هيئته الحاصلين على تقدير مقبول؟ أليس العمل بالهيئات القضائية كان ولا زال يعطي الأولوية في العمل لأبناء القضاة؟ ولماذا يصر نادي قضاة مصر في قانونهم المقترح على منح القضاء حصانة أبدية لا تنتهي إلا بالموت؟ لماذا تضاعفت رواتب القضاة لتحقق أكثر من عشرة أضعاف راتب الأستاذ الجامعي وهو الأكثر فهمًا وإيمانًا وإلمامًا بالقوانين؟ لماذا يمتد سن المعاش بالهيئات القضائية إلى سن السبعين في بلدٍ ارتفعت فيها معدلات البطالة بين الشباب لتصل إلى ٤٠٪؟ ولماذا يفترض نادي القضاة في أعضاء هيئته النزاهة الكاملة وهم الأقل خطًا في التعليم والثقافة إذا تم مقارنتهم بأطياف عمالية أخرى؟ ماذا يعني لو ضبط رجل القاضي متلبسًا في جناية لا يتم القبض عليه ويكتفي بإبلاغ المجلس الأعلى للقضاء؟ ماذا يعني القانون بعد سجن القاضي في السجون العمومية؟؟ وهل يطالبنا المستشار الزند بأن نبني سجونًا خمس نجوم للقاضي الذي خالفه القانون ونحس بيمينه وكسر ميزان العدل؟ لماذا يفترض المستشار الزند في القاضي قمة النقاء والطهر كأنه ملاكًا منزلًا من السماء وجب له التقديس وليس العقاب وأراد أن يصدر بافتراضه هذا قانونًا يجبر الشعب على العمل به؟ وكيف نقبل باعتماد هذا القانون وقد امتنع قضاة مصر عن أداء واجباتهم وأضربوا عن العمل؟ وكيف نمنحهم الحصانة وفي أول صدام مع زملائهم المحامين أطلقوا عليهم الرصاص من أسلحتهم المرخصة؟

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هل نجح القضاء المصري في تبرئه نفسه من التورط في فساد مبارك ونظامه؟ وهل قدم لنا القضاء المصري دليلًا لنزاهته في انتخابات ٢٠٠٥

و ٢٠١٠ المزورة؟ وأين كان دوره في الدفاع عن الحق وإرساء قواعد العدل وتكافؤ الفرص واستنهاض الحقوق المغبونة؟ متى اعترض القضاء على نظام مبارك ورفض تنفيذ أحكامه؟ ورغم كل شيء فإنني لا أشكك في نزاهة القضاء المصري، ولكنهم أولًا وأخيرًا هم شخوص يصيبون ويخطئون ومن ثَمَ فلا بد أن تكون آليات محاسبتهم معلنة ومتاحة للجميع، وأن حصانة القاضي فقط في عمله وليس في الشارع، فحصانة الشارع يجب أن تكون مكفولة للجميع، فكلنا مصريون ما دمنا ملتزمون بواجباتنا الوطنية وسلوكياتنا المعتدلة. كما يجب النظر في الرواتب الخيالية لرجال القضاء وجعلها متناسبة مع كافة الأوساط العمالية؛ درءًا لتهمة التمييز والامتياز غير المبرر، وإعادة النظر في سن المعاش بالسلك القضائي؛ ليفسحوا الفرصة للشباب ليمارسوا أدنى حقوقهم الإنسانية وهو العمل، وأن يلغى تمامًا امتياز الأولوية التي يحصل عليه أبناء القضاء والمستشارين للعمل بالسلطة القضائية، وأن يكون مبدأ تكافؤ الفرص هو الأساس في العمل بأي مؤسسة مصرية كانت، وأقترح أن يكون العمل في السلك القضائي وخاصة المستشارين عن طريق الإعلان العام ويختار من بين المحامين ذوي الخبرة والمتخصصين الذين أثبتت الخبرة في العمل كفاءاتهم وحسن سيرتهم ولا يكون العمل بالقضاء عن طريق الترقي.

□ □ □ □